

«الأنباء» تفتح ملف تداعيات الضربة العسكرية المتوقعة على قطاعات المواد الغذائية والنفط وأسواق المال وتكلفة التأمين والنقل «حرب سورية» تربك أسعار «الغذاء».. و«التجارة» عليها منع الاحتكار ومراقبة الأسواق



د.أماني بورسلي



عبدالله البعيجان



د.عادل الوقيان



محمد التقي



د.أحمد النجار

فيما أعلن وزير التجارة والصناعة أنس الصالح عن استعداد جميع قطاعات الوزارة بشكل كامل لمواجهة المحلية خاصة في السلع الرئيسية منها عند حدوث أي اضطرابات اقليمية، مبدية ارتياحه لحجم المخزون الغذائي والسلمي واستقرار أسعارها في الكويت، أكد اقتصاديون

بورسلي: طول الفترة الزمنية للضربة العسكرية يؤثر على المخزون الإستراتيجي

البيعان: التجار لن يستغلوا ظروف الضربة

البيعان: التجار لن يستغلوا ظروف الضربة

البيعان: التجار لن يستغلوا ظروف الضربة

البيعان: التجار لن يستغلوا ظروف الضربة

البيعان: التجار لن يستغلوا ظروف الضربة

البيعان: التجار لن يستغلوا ظروف الضربة

البيعان: التجار لن يستغلوا ظروف الضربة

البيعان: التجار لن يستغلوا ظروف الضربة

البيعان: التجار لن يستغلوا ظروف الضربة

البيعان: التجار لن يستغلوا ظروف الضربة

البيعان: التجار لن يستغلوا ظروف الضربة

البيعان: التجار لن يستغلوا ظروف الضربة

البيعان: التجار لن يستغلوا ظروف الضربة

البيعان: التجار لن يستغلوا ظروف الضربة

البيعان: التجار لن يستغلوا ظروف الضربة

البيعان: التجار لن يستغلوا ظروف الضربة

البيعان: التجار لن يستغلوا ظروف الضربة

البيعان: التجار لن يستغلوا ظروف الضربة

البيعان: التجار لن يستغلوا ظروف الضربة

الكويتي لتجار ومصنعي المواد الغذائية عبدالله البعيجان أنه من الأهمية بمكان أن تستعد الجهات المعنية في الدولة لمواجهة أي تقلبات في الأسواق المحلية فيما يخص السلع الغذائية الرئيسية أو الخضار والفاكهة وتوفير المخزون الغذائي والسلمي واستقرار أسعارها في الكويت.

وأضاف البعيجان أن الضربة العسكرية الموجهة لسورية تحتمل أمرين أحدهما انقصار الضربة على العسكرية داخل الاجواء السورية فقط وهو الاحتمال المتوقع أو أن تكون هناك رد فعل للضربة من قبل نظام بشار وهذا الاحتمال مستبعد كون سورية تعرضت لضربات في السابق من قبل اسرائيل وأعلنت أنها سوف تحتفظ بالرد لهذه الضربات في الزمان المناسب.

ولفت البعيجان إلى أن الضربة العسكرية السورية تحتمل أمرين أحدهما انقصار الضربة على العسكرية داخل الاجواء السورية فقط وهو الاحتمال المتوقع أو أن تكون هناك رد فعل للضربة من قبل نظام بشار وهذا الاحتمال مستبعد كون سورية تعرضت لضربات في السابق من قبل اسرائيل وأعلنت أنها سوف تحتفظ بالرد لهذه الضربات في الزمان المناسب.

ولفت البعيجان إلى أن الضربة العسكرية السورية تحتمل أمرين أحدهما انقصار الضربة على العسكرية داخل الاجواء السورية فقط وهو الاحتمال المتوقع أو أن تكون هناك رد فعل للضربة من قبل نظام بشار وهذا الاحتمال مستبعد كون سورية تعرضت لضربات في السابق من قبل اسرائيل وأعلنت أنها سوف تحتفظ بالرد لهذه الضربات في الزمان المناسب.

ولفت البعيجان إلى أن الضربة العسكرية السورية تحتمل أمرين أحدهما انقصار الضربة على العسكرية داخل الاجواء السورية فقط وهو الاحتمال المتوقع أو أن تكون هناك رد فعل للضربة من قبل نظام بشار وهذا الاحتمال مستبعد كون سورية تعرضت لضربات في السابق من قبل اسرائيل وأعلنت أنها سوف تحتفظ بالرد لهذه الضربات في الزمان المناسب.

ولفت البعيجان إلى أن الضربة العسكرية السورية تحتمل أمرين أحدهما انقصار الضربة على العسكرية داخل الاجواء السورية فقط وهو الاحتمال المتوقع أو أن تكون هناك رد فعل للضربة من قبل نظام بشار وهذا الاحتمال مستبعد كون سورية تعرضت لضربات في السابق من قبل اسرائيل وأعلنت أنها سوف تحتفظ بالرد لهذه الضربات في الزمان المناسب.

ولفت البعيجان إلى أن الضربة العسكرية السورية تحتمل أمرين أحدهما انقصار الضربة على العسكرية داخل الاجواء السورية فقط وهو الاحتمال المتوقع أو أن تكون هناك رد فعل للضربة من قبل نظام بشار وهذا الاحتمال مستبعد كون سورية تعرضت لضربات في السابق من قبل اسرائيل وأعلنت أنها سوف تحتفظ بالرد لهذه الضربات في الزمان المناسب.

ولفت البعيجان إلى أن الضربة العسكرية السورية تحتمل أمرين أحدهما انقصار الضربة على العسكرية داخل الاجواء السورية فقط وهو الاحتمال المتوقع أو أن تكون هناك رد فعل للضربة من قبل نظام بشار وهذا الاحتمال مستبعد كون سورية تعرضت لضربات في السابق من قبل اسرائيل وأعلنت أنها سوف تحتفظ بالرد لهذه الضربات في الزمان المناسب.

ولفت البعيجان إلى أن الضربة العسكرية السورية تحتمل أمرين أحدهما انقصار الضربة على العسكرية داخل الاجواء السورية فقط وهو الاحتمال المتوقع أو أن تكون هناك رد فعل للضربة من قبل نظام بشار وهذا الاحتمال مستبعد كون سورية تعرضت لضربات في السابق من قبل اسرائيل وأعلنت أنها سوف تحتفظ بالرد لهذه الضربات في الزمان المناسب.

الغذائية وإيجاد دول بديلة عن سورية لتغطية السوق المحلي من منتجاتها الغذائية أو الصناعية. وأنهى البعيجان تصريحه قائلًا: مثل هذه الظروف تعطي مؤشرا لتسهيل الإجراءات وإزالة المعوقات التي تواجه الصناعيين لإنشاء مصانع تسد متطلبات السوق المحلي من المنتجات الغذائية والملابس والأدوية وجميع المنتجات الأخرى المهمة.

احتكار السلع

وفي الإطار ذاته أعرب مسؤول في وزارة التجارة والصناعة فضل عدم ذكر اسمه عن قلقه من استغلال مثل هذه الظروف من قبل بعض التجار من خلال احتكار السلع والمنتجات الغذائية خاصة التي يتم استيرادها من بلاد الشام تمهيدا لرفع أسعارها خلال الفترة المقبلة.

ولفت إلى أن بعض التجار سوف يجعلون تلك الضربة العسكرية الموجهة لسورية بمنزلة «شعاع» لرفع الأسعار.

وأكد أن البعض من ضعاف النفوس من التجار بدأوا في تخزين السلع الغذائية خاصة التي يتم استيرادها من الشام بشكل عام وسورية بشكل خاص. ولفت إلى أن دور الوزارة يتجلى في العمل على إيجاد بدائل لاسيما للخضار والفاكهة والبحث عن البدائل من تلك المنتجات.

الضربة المفاجئة

من جانب آخر تساءل احد المصادر عن المنتجات المحلية والسعودية وهل هي كافية لتغطية أسواق الكويت من السلع الغذائية؟

وذكرت المصادر أنه لا بد من العمل على إيجاد بدائل بشكل سريع من خلال التنسيق مع دول المجلس وفتح قنوات أخرى لان قرار الحرب سيكون مفاجئا.

وبين المصدر أن دور الوزارة لا يقتصر على توفير المواد التموينية فقط خاصة اننا لا نستورد سكر وطحننا وارزا من بلاد الشام.

وزاد: الارز والسكر والطحين منتجات غذائية صلاحيتها ممتدة لفترات طويلة فالوزارة تدور في حلقة مفرغة وتنتظر مواضع ليست لها علاقة بسورية، كما ان حرب سورية ليست حربا عالمية ليكون هناك مخزون استراتيجي متوفر.

ممر مضيق هرمز، مشيراً إلى أن المشكلة الكبرى تكمن في ردة الفعل النفسية لدى المواطنين والتي تزيد آثارها السلبية عن ردة الفعل الحقيقية للحرب في حال حدوثها.

وضرب الوقيان مثالا على ذلك عندما ترددت أخبار بوجود تسرب بفق زيتية في منطقة الخليج خلال الحرب العراقية- الإيرانية حيث ارتفعت أسعار المياه المعلبة في الكويت بسبب تدافع المواطنين لشراء تلك المياه بكميات تزيد عن متطلباتهم. وشدد الوقيان على أن تكون هناك خطط توعوية من قبل الجهات المعنية في الدولة وأن تكون هناك رسائل واضحة من المسؤولين لتهدئة الأوضاع داخل البلاد.

وأشار إلى أن دول الخليج لديها بدائل متعددة عن مضيق هرمز لتقلل المخاطر الغذائية، مستدلا على ذلك بالطرق البحرية إلى جانب الطرق البرية للكويت.

وتوقع الوقيان أن يكون هناك تأثير على حركة الصادرات والواردات في حال كان هناك إغلاق جزئي أو شبه كلي لمضيق هرمز. وبدوره، قال استاذ الاقتصاد في جامعة الكويت د.أحمد النجار: سواء كانت هناك ضربة عسكرية أو لم تكن فإن المنطقة في وضع مشدود للغاية وسيظهر ذلك أكثر إذا وافق الكونغرس الأميركي على الضربة العسكرية الموجهة لسورية.

وأضاف أنه يجب أن تكون هناك استراتيجيات معينة لدى الجهات الحكومية بالنسبة للأغذية واللحوم والمواد الأخرى في حال حدوث الضربة العسكرية كذلك وجود احتياطي استراتيجي.

وتطرق د.النجار إلى أهمية وجود مخزون غذائي لدى الهيئات التعاونية متسائلا عن عمليات الشحن كيف سيتم تعويض عمليات الشحن البحري بشحن جوي؟

ولفت إلى أن الشحن الجوي سيكون فيه مخاطر مما يستوجب وجود خطوط لمسارات الطائرات. من جهته، قال الخبير الاقتصادي محمد التقي «لنكن واقعيين ومنطقيين، حكومتنا جاهزة دائما في دعم ظروف مثل تلك وخاصة من الناحية المالية والإدارية، ولديها قنوات اتصال مع دول العالم». وأضاف ان الكويت لديها الخبرة الكافية للتعامل مع تلك الظروف ضاربا مثلا على ذلك بفترة الغزو العراقي وحرب الخليج الثانية.

عاطف رمضان عبدالرحمن خالد

كشفت مصادر مصرفية مسؤولة لـ «الأنباء» ان البنوك العاملة في الكويت أعلنت حالة الطوارئ لمواجهة جميع السيناريوهات المتوقعة على أثر تصاعد التوترات والتصريحات السياسية في المنطقة بشأن شن حملة عسكرية دولية ضد سورية، وذلك بناء على تعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بذلك الشأن. وأفادت المصادر بأن الخطة تضمنت رفع مستويات السيولة لدى البنوك بدرجات تتفق الأوضاع الاعتيادية في البلاد على أن تكون درجات السيولة التي سيتم ضخها في حالات الطوارئ متلائمة مع حجم الأزمات السياسية والمخاطر التي قد تطرأ في المنطقة حيث ستشتمل عمليات رفع السيولة ماليات السحب الآلي ورفع معدلات سحبوبات الكاش المباشر من البنوك. وذكرت ان الخطة ستشتمل أيضا تأمين مكينات الصراف الآلي التابعة للبنوك، بالتنسيق مع اداراتها، حيث تم رفع درجة الاستعداد لدى طاقم المتخصصين في عمل مكينات السحب وزيادة كميات قطع الغيار الخاصة بمكينات الصراف الآلي.

مشيرة الى ان مكينات الصرف الآلي تحتوي على خزينة مؤمنة لا يمكن التعامل معها الا من خلال الحاسب الآلي الخاص بها، ومن خلال برامج مؤمنة بأعلى معايير الأمان الدولية. وأشارت الى انه سيتم توفير مبالغ احتياطية في جميع افرع البنوك المحلية منعا لحدوث أي أزمة في الكاش من خلال السحوبات المباشرة مع الأخذ في الاعتبار التوزيع الجغرافي وفقا لشبكة فروع كل بنك لمقابلة احتياجات المحافظين وتفادي التركيز في منطقة واحدة. من جانب آخر أكد المدير العام لشركة «كي نت» عبدالله العجمي في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان الشركة استعدت لمواجهة جميع السيناريوهات المتوقعة في حالة شن هجمة عسكرية على سورية حيث تم رفع حالة الطوارئ بالشركة ووضع خطة تتركز على تأمين المواقع والعمل على النظام «system» ورفع قدرته واستيعابه لأكبر عدد من العمليات سواء الشرائية أو السحوبات عبر المكينات.

محمود فاروق

نفطيون: إغلاق مضيق هرمز «وهم» وأسعار النفط سترتفع 7.7 فقط

قلل عدد من الاقتصاديين والنفطيين من انعكاسات الضربة العسكرية تجاه سورية ومحاوله إيران إغلاق مضيق هرمز على أسعار النفط وأسواق المال في المنطقة، مستبعدين قيام إيران بإغلاق المضيق، لاسيما ان مساحتها 50 كيلومترا ومن الصعب إغلاقه، ودول العالم لن تسمح بأن تستمر القلاقل لفترة طويلة في تلك المنطقة.

وذكر لـ «الأنباء» ان المضاربين في أسواق النفط يلعبون دورا مهما في ارتفاع الأسعار على الفور، متوقعين أن ترتفع أسعار النفط بنسبة 7.7٪، مشيرين في الوقت نفسه إلى أن هناك قلقا بالغا بشأن المخاطر الجيوسياسية والتي لا يمكن التنبؤ بها وبانعكاساتها وهو ما يتسبب في تذبذب الأسواق، حيث قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب السابق في شركة نفط الكويت سامي الرشيد إن إغلاق مضيق هرمز سيكون ضرره على جميع دول العالم وليس دول الخليج والكويت فقط، لاسيما أن نحو 90٪ من صادرات نفط الخليج ينقل على ظهر ناقلات البترول التي تمر عبر المضيق الذي يمر من خلاله أيضا أكثر من 50٪ من حجم تجارة المنطقة مع العالم. وتساهل الرشيد حول مدى قبول العالم بتهديدات إيران وإغلاقها لمضيق هرمز، مؤكدا أن العالم لن يقف مكتوفي الأيدي في حالة إغلاق المضيق، ضاربا بمثال التوجه العسكري لضرب سورية مقابل استخدام الأسلحة الكيماوية ضد الشعب، فما بال العالم إذا أغلق المضيق في وجه التجارة العالمية من النفط والغذاء؟!

وذكر الرشيد أن أسعار النفط ستتخذ طريق الصعود إذا ما حدث أي هجوم عسكري على سورية لعدة مسببات أبرزها ضعف الإمدادات وخطورة النقل وصعوبة التنبؤ بنهاية حرب كالتي تدور رحاها في الأفق بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من جانب، وسورية وحلفائها من جانب آخر. من ناحية قال نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة مجموعة عربي القابضة حامد الخليلج، قائلاً إن سوق النفط العالمي، لاسيما ان التأثير النفسي هو الذي يسيطر على نفسية المتداولين في الأسواق وبتدعيم عمليات بيع قوية تدفع مؤشرات التداول إلى الانخفاض الحاد.

ونفى البسام أن يكون حديث إيران جادا حول إغلاق مضيق هرمز في وجه الصادرات النفطية الخليجية، لاسيما ان المجتمع الدولي اعتمد على مثل هذه التهديدات التي لم تستطع إيران تنفيذها خشية الرد الأجنبي الشديد والسريع تجاه ذلك الأمر في حال حدوثه، مؤكدا أن التداعيات ستكون وقتية وليس لها أي تأثير طويل على الإطلاق.

وأرجح البسام انخفاض سوق الكويت للمضاربين المالية على مدار الأسبوعين الماضين إلى أن المضاربين قاموا بعمليات بيع كبيرة نتيجة خوفهم النفسي فقط ولكن المستثمرين طويلي الأجل لم يتفاعلوا سلبيا مع الأحداث لأنهم يركزون على الاستثمار في

وما هي الطرق التي يجب اتباعها خلال تلك الفترة حتى يستطيع الجميع معرفة قدرة امتصاص السوق الذي يستثمر فيه أمواله وعليه يحدد خريطة استثماراته في السوق. وبالنوازي مع ذلك البعد، أكد الوقيان أن أسواق المعادن ستأثر بشكل بالغ خلال تلك الفترة ولكن تأثرها سيكون بالإيجاب على مستثمريها نظرا لارتفاع مؤشرات لمستويات مرتفعة نظرا لتفاعلها القوي.

وفي الإطار ذاته، قال الخبير الاقتصادي ورئيس مجلس إدارة الشركة العالمية للاستثمار الدولي إبراهيم المشعل ان حدوث الضربة العسكرية على سورية يؤثر بالسلب على جميع القطاعات الاقتصادية الموجودة في العالم ما عدا الصناعات المتصلة بالحروب كصناعة السلاح خاصة ان عامل الخوف والانتظار والترقب له وقعته على اقتصادات المنطقة الذي يزيد على وقع الحرب نفسها أحيانا وبيع الأمر الذي شاهدها في جميع أسواق المال خلال الأونة الأخيرة، مبينا ان القلق والتوتر المبالغ فيه بحد ذاته مريب ومزعج لأي اقتصاد دولة.

شركات تشغيلية جيدة تحقق عوائد سنوية مجزية وفي كل الأحوال فإن تلك الشركات التشغيلية لن تتأثر إطلاقا بتداعيات ضرب سورية. وحول انعكاسات الضربة على أسعار النفط العالمية، أبدى البسام تخوفه من أن يدفع التحرك العسكري الأجنبي ضد سورية أسعار النفط العالمية والخام الكويتي إلى الجوهول، ليعتكر سيناريو الحرب العراقية عندما يبلغ النفط مستويات مقاربة لـ 150 دولارا للبرميل.

وقال ان المضاربين في أسواق النفط يلعبون دورا مهما في استغلال التوترات السياسية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار على الفور، مقدرا أن ترتفع أسعار النفط بنسبة 7٪ نتيجة عملية ضرب سورية، ورأى في الوقت نفسه أن هناك قلقا بالغا بشأن المخاطر الجيوسياسية والتي لا يمكن التنبؤ بها وبانعكاساتها وهو ما يتسبب في تذبذب الأسواق.

من ناحية، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في «إيفا» صالح السلمي إنه لن يكون هناك أي تأثير سلبي على السوق المحلي نتيجة ضرب سورية، مطالبا بتضافر الجهود ومعرفة خطط الحكومة مع فريق الطوارئ الذي شكلته للامانة، مؤكدا أن الكويت مرت بمشاكل وعقبات سياسية أكبر من ضرب سورية وتمكنت من تجاوزها مثل تحرير العراق في عام 2003.

وأكد أنه لا تأثير مطلقا على الإنتاج والصادرات الكويتية من النفط، مبينا أن الأمور لا تدعو للإسراع، وأن جميع الإجراءات التي تم اتخاذها ستعزز من قدرة مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لمواجهة تلك الأمور، متوقعا أن يكون أسعار النفط محدود للغاية.

من ناحية، قال مسؤول نفطي رفيع المستوى لـ «الأنباء» إن إغلاق مضيق هرمز ليس بالسهولة التي قد يعتقدونها البعض، لاسيما ان المضيق عرض وليس من السهل إغلاقه تماما في وجه التجارة العالمية، مشيرا إلى أن الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط في العالم لن تعطي الفرصة لإيران لفعل ذلك الأمر، مؤكدا أن المضيق مساحته 50 كيلومترا ومن الصعب إغلاقه، وتسمح دول العالم بأن تستمر القلاقل لفترة طويلة في تلك المنطقة، وتوقع أن تحدث ارتفاعات مؤقتة في أسعار النفط، مؤكدا أن جميع دول الخليج ستتناثر لا محالة بهذه الخطوة، لافتا إلى أن تصريحات مؤسسة البترول السابقة حول خطط بديلة لتصدير النفط حال إغلاق مضيق هرمز تبدو مطمئنة في ظاهرها، لكنها غامضة في جوهرها، إذ كيف ستستطيع تصدير 3 ملايين برميل في اليوم مع استبعاد المرور بالمضيق؟

وبين أن الكويت لديها خطط طوارئ بديلة لتصدير النفط من خلال اتخاذ إجراءات داخلية من شأنها الحفاظ على أداء مؤسسة البترول والشركات النفطية التابعة، ومن دون إحداث أي تأثيرات على الإنتاج أو التصدير، مشيرا إلى أن مؤسسة البترول اتخذت إجراءات داخلية تعزز من الإنتاج، وتعمل في الوقت ذاته على تخطي أي سلبيات من شأنها التأثير على أداء وعمل الشركات التابعة.

أحمد مغربي

مستثمرون: الابتعاد عن أسواق المال والأنظار تتجه للمعادن كملاذ آمن

مع تزايد التوترات وتحرك الدولي لتوجيه ضربة عسكرية ضد سورية تراجعت شعبية المخاطرة في الأسواق المالية خاصة في الدول الخليجية التي تراجعت أسواقها بشدة على مدى الأسبوعين الماضيين والتوجه نحو الملاذات الآمنة التي يلجأ إليها المستثمرون عندما يشعرون باقتراب الخطر والذهب والمعادن الثمينة وبعض العملات مثل الدولار والين والفريك السويسري، الأمر الذي أدى إلى تراجع العديد من المؤشرات في الأسواق المالية وارتفاع مؤشرات المعادن



سليمان السهلي



سليمان الوقيان

وتوجهت المستثمرين خلال الفترة المقبلة أكدوا لـ «الأنباء» ان الكثير من المستثمرين يفضلون الملاذ الآمن للاستثمار خاصة في اوقات الضغوط الاقتصادية والاضطرابات الجيوسياسية حيث أكد نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات الوطنية سليمان السهلي أن شن الحملة العسكرية على سورية سيكون له تأثيرات مباشرة على أسواق المال كونها تعتمد اعتمادا كبيرا على الأخبار والمعلومات سواء كانت سياسية أو اقتصادية، حيث

تتأثر بها بشكل بالغ وذلك بتأثر الحالة النفسية لدى المتداولين وهو ما نلاحظه حاليا في غالبية أسواق المال في المنطقة من عمليات بيع وتذبذب وتوتر في القرار ما دفع هذه الأسواق للهبوط الحاد على مدى الأسبوعين الماضيين. من جانب آخر، قال الخبير الاقتصادي ورئيس مجلس إدارة المجموعة التعليمية سليمان الوقيان انه في حالة حدوث الضربة الأميركية المزعومة ستدخل المنطقة كلها في دوامة، وستكون المنطقة طاردة للاستثمار، فالقاعدة الأساسية لأي

استثمار تنص على أن «أي مكان ليس فيه استقرار فإنه ليس فيه استثمار». بينما رأى رئيس مجلس إدارة شركة رؤيا للاستثمار خالد الوقيان ضرورة عدم المبالغة في ردة فعل الأسواق المالية من الضربة العسكرية على سورية، وذلك على اعتبار انها ستكون محدودة وبالتالي يجب تهدئة أسواق المال لما قد يحدث خلال الفترة المقبلة عبر عقد عدة لقاءات وتمترت صحافية لتعريف صفار وكبار المستثمرين عن انعكاسات تلك الضربة العسكرية على أسواق المال

للاستثمار الدولي إبراهيم المشعل ان حدوث الضربة العسكرية على سورية يؤثر بالسلب على جميع القطاعات الاقتصادية الموجودة في العالم ما عدا الصناعات المتصلة بالحروب كصناعة السلاح خاصة ان عامل الخوف والانتظار والترقب له وقعته على اقتصادات المنطقة الذي يزيد على وقع الحرب نفسها أحيانا وبيع الأمر الذي شاهدها في جميع أسواق المال خلال الأونة الأخيرة، مبينا ان القلق والتوتر المبالغ فيه بحد ذاته مريب ومزعج لأي اقتصاد دولة.

للاستثمار الدولي إبراهيم المشعل ان حدوث الضربة العسكرية على سورية يؤثر بالسلب على جميع القطاعات الاقتصادية الموجودة في العالم ما عدا الصناعات المتصلة بالحروب كصناعة السلاح خاصة ان عامل الخوف والانتظار والترقب له وقعته على اقتصادات المنطقة الذي يزيد على وقع الحرب نفسها أحيانا وبيع الأمر الذي شاهدها في جميع أسواق المال خلال الأونة الأخيرة، مبينا ان القلق والتوتر المبالغ فيه بحد ذاته مريب ومزعج لأي اقتصاد دولة.